

خير بان يقال المتناع الاضمار بعد الشيء لانه الذي
 اخباره مقطوع به غير متكرر فيم فلا بد له على الشرط الذي
 هو للشيء وعلى شرط ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر
 الاشياء والخمسة فانه يشترك الشرط في كونها غير ثابتة
 وعلى هذا التبعي نحو لبيت ما لا انفق لان المعنى ان يكون
 لا مال انفق والعرض نحو الا تنزل نصيبك لانك لا تعرف
 على النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبدع على النزول فان
 قلت ليس هو كذلك لانك لا تدل على ان لم تنزل فكيف
 جئت فلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان كان الكلام
 نفيا والمرض لا يكون نفيا من الواجب ان يعلم ان للمضارع
 الواقع في هذه المواضع انما ينجزم اذا قصد له الجواب فان
 لم يكن كان مرصعا اما وصفه كما سبعة نحو قوله فرب على
 من ذلك ولو يثنى اي وليا واذا واحدا لا على

منه
 على
 على
 على

فانك ما عرفت انك لم تزل تنفق
 علم انك ما عرفت انك لم تزل تنفق
 لان الذي لا يوجب النفقة لا يوجب

انما يجوز ان لا يثبت الاضمار
 على الاشياء كالمضارع
 انما هي

نحو قوله في موضعهم يلعبون اي لا لعبين او قطعوا او
 استاقا نحو لا تزهبه تغلب عليه اي انت تغلب عليه
 ومن السامية اسما ويجوز المضارع عام معنى ان وهي
 تسعة اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من
 الابهام والاختصاص وسيأتي انك اذا قلت من تضرب اضرب
 كان حجة ان يقال ان تضرب زيد او تضرب زيدا وان تضرب
 عمرا او تضرب عمرا وان تضرب خالدا او تضرب خالدا انما
 يكون يمكن حصره ولا تقدر على استغناء فأتى باسم علم
 يشمل الجميع وتترك الاستغناء ان معه ففعل من تضرب اضرب
 فدل على كل انسان فلهذا الحكم باسمية وبنى لتضربه معنى ان
 وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كما كان
 قلت على تاويل ان انسان تضرب اضربه واذا قلت من
 ليكني ان كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل ان

فانك ما عرفت انك لم تزل تنفق

علم انك ما عرفت انك لم تزل تنفق

انما يجوز ان لا يثبت الاضمار